

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق

التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية-

**Tax imposition on Parallel economy Activities between deduction
Difficulties and collection prospects - In the light of academic and
professional studies-**

بوالحيلة عبد الحكيم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

Abstract

The aim of this paper is to examine the possible mechanisms for taxing of the activities of parallel economy, and the problems that arise regarding the difficulty in enumerating and monitoring these activities which are characterized by instability and mobility. It also aims to review and evaluate the policies and measures of fiscal nature adopted by Algeria to attract parallel activities to enter the formal system and expand the tax society; and the ways of activating and developing them in the future.

Keywords: parallel economy; tax resources; integration of the parallel sector into the tax system.

ملخص

ويهدف هذا المقال إلى بحث الآليات الممكنة لتضريب نشاطات الاقتصاد الموازي، وما يطرحه ذلك من إشكاليات تتعلق بصعوبة إحصاء ومراقبة تلك النشاطات التي تتسم بعدم الاستقرار والثبات. كما يهدف إلى استعراض وتقييم السياسات والتدابير ذات الطابع الجبائي التي اعتمدها الجزائر لاستدراج الأنشطة الموازية للدخول في النسق النظامي وتوسيع المجتمع الضريبي، وسبل تفعيلها وتطويرها في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي؛ الموارد الجبائية؛ إدماج القطاع الموازي في النظام الضريبي.

مقدمة

يرجع ظهور القطاع الموازي في الجزائر إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي، حيث عرف آنذاك تحت تسمية السوق السوداء لكونه كان يتركز بشكل كبير في مجال التوزيع. ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر بداية التسعينيات، توسعت هذه الظاهرة وانتشرت في العديد من المجالات حتى أصبحت تشكل اقتصادا موازيا للاقتصاد الرسمي، وهذا في ظروف ميزها التهرب الضريبي وانسحاب الدولة من ممارسة بعض النشاطات التي كانت تندرج ضمن إدارتها المركزية للاقتصاد.

وبالرغم من الدور الذي لعبه القطاع الموازي في توفير الشغل وتوزيع الدخل، إلا أنه أفرز عدة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، منها مساهمته في تشويه مناخ الأعمال والتأثير على دقة المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى ما سببه من خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية.

تعيش الجزائر اليوم حالة تراجع كبير في مداخيلها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول. وفي ظل الحاجة المتزايدة لتعبئة موارد الخزينة، يمكن أن يشكل إخضاع القطاع الموازي للضريبة أحد البدائل الممكنة لزيادة الموارد الجبائية وتقليص عجز الموازنة. وفي هذا الإطار، قامت الجزائر على غرار دول أخرى، باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات ترمي إلى محاولة إدماج القطاع الموازي في اقتصادها الرسمي، بهدف امتصاص الأموال المتشعبة داخل هذا القطاع من جهة، وتوسيع القاعدة الضريبية من جهة ثانية. وللتعرف على الإجراءات المتخذة وتقييم فعاليتها، نحاول في هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية في احتواء ظاهرة الاقتصاد الموازي؟ وما هي تجارب البلدان التي نجحت في هذا المجال؟

- هل تشكل الضرائب حاجزا حقيقيا أمام انتقال القطاع الموازي في الجزائر للعمل في إطار قانوني؟

- ما هي انعكاسات الاقتصاد الموازي على الإيرادات العامة في الجزائر؟

- ما هي الآليات والترتيبات القانونية والجبائية التي اعتمدها الجزائر لامتصاص القطاع الموازي وتكريس التحضر الجبائي لدى المتعاملين الاقتصاديين؟

وللإلمام بالجوانب السابقة، قسمنا هذه الدراسة إلى جزأين: الأول يتناول القضايا النظرية المتعلقة بإخضاع القطاع الموازي للضريبة، مع عرض تجارب بعض الدول التي نجحت سياساتها الضريبية في استيعاب هذا القطاع. والجزء الثاني، يتضمن بعض المعطيات عن القطاع الموازي في الجزائر، والجهود التي بذلتها هذه الأخيرة وخاصة إدارتها الضريبية من أجل احتواء وتقليص هذه الظاهرة.

I- مدخل حول إشكالية إخضاع الاقتصاد الموازي للضريبة

يتناول هذا الجزء بعض القضايا النظرية المتعلقة بتضريب "fiscalisation" الاقتصاد الموازي بدءاً بتحديد مفهوم الاقتصاد الموازي، ومناقشة مبررات وأهداف إخضاعه للضريبة، ثم تحليل العوامل المؤثرة في موقف المكلفين من الضريبة. وأخيراً نقدم بعض المقاربات المقترحة من أجل استقطاب الأنشطة الاقتصادية الموازية داخل النظام الجبائي مشفوعة ببعض التجارب الناجحة في هذا المجال.

I-1- مفهوم الاقتصاد الموازي

يغطي الاقتصاد الموازي مجالا واسعا من الأنشطة، وينطوي على مفاهيم وتصورات لوقائع مختلفة. فكل أخصائي أو خبير اقتصادي، أو مالي أو جبائي أو رجل قانون له تعريفه الخاص لهذا الاقتصاد حسب مجال تخصصه، مما أدى إلى ظهور عدة مصطلحات خاصة بهذا الاقتصاد منها: الاقتصاد غير المنظم، غير المهيكل، غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الرمادي، السوق السوداء وغيرها من المصطلحات التي تبقى صحيحة ودقيقة في إطار الدراسة التي وضعت فيها. وبقدر ما تعددت المصطلحات التي أطلقت على الاقتصاد الموازي، بقدر ما تعددت التعريفات التي قيلت بشأنه. فقد عرفه wiles بأنه سلوك ضد النظام العام، يتعلق بأي شيء لا يتوافق مع النظام الاقتصادي الفعلي للدولة⁽¹⁾. وعرفه Ingowalter بأنه القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح والروتين الحكومي وغيرها⁽²⁾. كما عرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بأنه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة⁽³⁾. أما vito tanzi فيرى أن الاقتصاد الموازي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل في حسابات الدخل القومي، حيث يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول⁽⁴⁾.

وفي ضوء هذه التعريفات، فإن مفهوم الاقتصاد الموازي المعتمد في إطار هذه الدراسة، لا يعني فقط المنشآت أو الأنشطة غير المسجلة أو غير المرخص بها أو متناهية الصغر. إنما يقصد به كل الأنشطة والمعاملات والقيم الاقتصادية التي تغيب عن التسجيل طبقا للقانون، حتى ولو كانت هذه العمليات الاقتصادية تصدر عن مؤسسات مسجلة ولها سجلات صناعية وتجارية، كما هو الحال مع المحلات التجارية التي تبيع جزءا من بضاعتها من خلال باعة متجولين أو بدون فواتير.

I-2- مبررات وأهداف إخضاع الاقتصاد الموازي للضرائب

يحتدم الجدل حول مسألة إخضاع القطاع الموازي للضرائب بين مؤيد لذلك ومعارض له. وتستند

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية- حجج المؤيدين على تحقيق عدة أهداف أهمها: زيادة الإيرادات الضريبية، تحقيق العدالة المالية وترقية احترام سيادة السلطة العمومية، تحويل جزء من العبء الضريبي من القطاع الرسمي نحو القطاع الموازي والحد من المنافسة غير النزيهة التي يفرضها القطاع الموازي على الاقتصاد. وفي المقابل، يرى المعارضون أن فرض الضريبة على الأنشطة الموازية سوف يؤدي إلى مزيد من الإفقار للفئات الاجتماعية الهشة التي تعاني أصلا من ضعف الدخل، فضلا على أن هذه العملية تعتبر غير مجزية بالنسبة لحزينة الدولة نظرا لضعف الوعاء الضريبي الذي تمثله تلك الأنشطة⁽⁵⁾. ويُرد على هذه الاعتراضات، بأنه إذا نظرنا إلى هذه الأنشطة بصفة منفردة، فقد يبدو لأول وهلة بأنها لا تشكل أية أهمية في المشاركة الضريبية، بينما إذا تمت ملاحظتها على المستوى الإجمالي فإنها بدون شك تشكل دعامة جبائية لا يستهان بها⁽⁶⁾. وتدل الوقائع على أن بعض أصناف العاملين في القطاع الموازي قد يحققون عائدات تفوق الأجور التي يحصل عليها العمال في القطاع الرسمي. ناهيك عن أن جزءا من النشاطات الموازية هي نشاطات مساعدة، الغرض منها الحصول على دخل مكمل لدخل الأسرة، ومن المحتمل أن يكون مجموع الدخلين (الأصلي والتكميلي) جديرا بفرض الضريبة، بينما الأمر غير ذلك لو أخذنا كل دخل على حده⁽⁷⁾. وهناك أهداف أخرى تبرر الحاجة إلى تضريب الاقتصاد الموازي، مثل تمكين صانعي السياسات من معرفة أوسع للمجتمع الضريبي وتحسين مصداقية المعلومات عن النشاط الاقتصادي خدمة لأغراض التخطيط. ويلخص الإطار الآتي الأهداف المرجوة من جباية الاقتصاد الموازي حسب الآفاق الزمنية وحسب الأطراف المعنية بذلك⁽⁸⁾.

أهداف الإخضاع الضريبي للاقتصاد الموازي حسب الآفاق الزمنية والأطراف المعنية

الآجال الزمنية	الأهداف	الأطراف المعنية
المدى القصير	* تعبئة الموارد بشكل فوري	* صندوق النقد الدولي، إدارة الضرائب.
المدى المتوسط	* دعم النمو الاقتصادي	* البنك العالمي، وزارة المالية.
المدى الطويل	* الوصول إلى المواطنة الضريبية	* المناخون، الزعماء السياسيون.

Source: publication IFC: concevoir un système fiscal pour les petites et micro entreprises, impact de la fiscalité et options de réforme, décembre 2007, p3.

http://www.ifc.org/ifcext/media.nsf/Content/Designing_Tax_System

I-3- العوامل المؤثرة في موقف المكلفين من الضريبة

يحتل التهرب الضريبي مكانة أساسية في النقاشات المتعلقة بالاقتصاد الموازي نظرا لما يترتب عن هذا الأخير من انعكاسات سلبية على المالية العامة وخاصة في البلدان النامية. ويتحدد المستوى العام للالتزام الضريبي في بلد ما بجملة من العوامل أهمها: الانطباع العام اتجاه الضريبة، مستوى التعليم لدى المكلفين الصغار، ودرجة الخوف من السلطات الضريبية⁽⁹⁾.

- الانطباع العام اتجاه الضريبة:

يتأثر هذا العنصر بالقيم الإيجابية لدى المواطنين إزاء القوانين التي تضعها الدولة في مجال التدبير الاقتصادي، حيث تنتقل هذه القيم عبر التفاعل الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يعتبر التخلف عن دفع الضريبة في المجتمع الغربي مؤشرا سلبيا في السيرة الشخصية لمن يرغب في تولي منصب سياسي⁽¹⁰⁾. كما يرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية، وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها. فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية، أو أن هناك تبذيرا في إنفاق حصيلة الضرائب، أو أحسوا بأن ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم فإنهم قد يميلون إلى محاولة التهرب أو تجنب دفع الضريبة⁽¹¹⁾.

- مستوى التعليم لدى المكلفين الصغار:

يؤثر المستوى التعليمي عند صغار المكلفين على درجة الالتزام الضريبي في المجتمع من ناحية خلق الإدراك والوعي بأهمية الدور الذي تلعبه الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لهذا نجد في فرنسا مثلا، انه منذ سنة 1977 كانت التربية الجبائية من بين المواد التي أدخلت في برامج التعليم في الطور الأول من التعليم المتوسط⁽¹²⁾. وهناك بعض المكلفين لديهم الاستعداد للالتزام بالقانون الضريبي، ولكن محدودية معرفتهم بأحكامه لا تساعدهم على ذلك. ويمكن علاج حالة هؤلاء بزيادة معرفتهم بالتزاماتهم الضريبية، وتنظيم الإقرار الضريبي بشكل يمكنهم من الإدعان للضريبة.

- درجة الخوف من السلطات الضريبية:

يتحدد سلوك المكلفين إزاء الضريبة من هذه الزاوية بثلاثة عوامل هي: احتمال كشف التهرب والتعرض للمعاقبة، ومعدل العقوبة المفروضة عند كشف التهرب، ودرجة كره المكلف للمخاطرة. ويرى Christiansen⁽¹³⁾ أن وضع غرامات قاسية مصحوبة بانخفاض احتمال كشف التهرب يدفع المكلفين بفعل النفور من الخطر إلى التقليل من تهربهم. واستخلص أن رفع معدل الغرامة أكثر كفاءة في الحد من التهرب من زيادة احتمال كشف التهرب الذي يتطلب القيام باستثمارات إضافية كتوظيف الكثير من مفتشي الضرائب، بينما زيادة معدل الغرامة يعتبر غير مكلف نسبيا.

I-4- آليات الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي

تكمن صعوبة فرض الضرائب على الاقتصاد الموازي في خصائصه التي تتضمن: صعوبة مراقبة الأشخاص الذين يشتغلون في هذا القطاع، صعوبة المحاسبة الضريبية لمشروعات هذا القطاع التي لا تتوفر على دفاتر أو سجلات محاسبية، صعوبة تعقب معاملاته التي يغلب عليها طابع النقدية، ووجود بعض ممارسات الاقتصاد الموازي وخاصة التهرب الضريبي حتى داخل الشركات النظامية. وللتغلب على هذه الصعوبات، ظهرت بعض المقاربات ترمي إلى وضع آليات متسقة ومتكاملة تسمح باستقطاب الأنشطة الموازية ضمن النطاق الضريبي. وأهم هذه الآليات ما يلي:

I-4-1- تحديد وتصنيف نشاطات القطاع الموازي

هناك نوعين من الأنشطة تمارس في القطاع الموازي: أنشطة ظاهرة تمارس بصفة علنية، وأخرى خفية تتم بعيدا عن أعين الرقابة. ويعتبر التعرف على هذه الأنشطة وتشخيص المزمين بأداء الضريبة من أهم التحديات التي تواجهها إدارة الضرائب لتوسيع الوعاء الضريبي. ومن الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الغرض نجد ما يلي (14):

- الإحصاء والبحث

تقوم إدارة الضرائب بصفة منتظمة أو غير منتظمة بتكليف أعاونها بإجراء زيارات لكل المواقع، لاسيما التي تعرف تواجدا كثيفا للأنشطة الموازية لإحصاء وكشف المزمين بالضريبة. كما تقوم بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة من خلال إجراء تحقيقات ميدانية قصد الحصول على معلومات تخص مساهم بعينه، أو مهنة من المهن.

- مقارنة المعلومات (Les Recoupements)

تلزم التشريعات في بعض الدول بعض الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بتقديم تصريحات فصلية لمصالح الضرائب تتعلق بالمبالغ المدفوعة للغير تكون مصحوبة بأسماء وعناوين المستفيدين كالموردين، مقدمو الخدمات ومقاولي أشغال البناء... الخ. كما تلجأ بعض الإدارات الضريبية إلى منح خصومات ضريبية لدافعي الضرائب مقابل عدد الفواتير الضريبية التي يصدرونها، والتي من خلالها يمكن تتبع العاملين في القطاع الموازي لضمهم إلى النظام الجبائي.

ويرى silvi⁽¹⁵⁾ أن كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الضريبية يمكن أن يحقق أثرا وقائيا بين المكلفين من خلال اقتناعهم بان التهرب الضريبي عمل غير مجد، عندما يرون أن الإدارة الضريبية لديها نظم معلومات كافية لكشف المخالفات وإيقاع العقوبات بمرتكبيها، وبذلك فهي ستدفع عددا منهم إلى الإفصاح عن دخولهم بشكل يحقق الإذعان الضريبي الطوعي.

ونظرا لتنوع وتشعب النشاطات الموازية، تدعو الحاجة إلى تصنيفها في فئات متجانسة لاختيار النظام الضريبي الذي يناسب كل فئة، والتعرف على الفئات التي تشكل مصدرا مهما للإيرادات.

I-4-2- تصميم نظام ضريبي خاص بنشاطات القطاع الموازي

من منظور جبائي يأخذ بعين الاعتبار علاقة النشاط الاقتصادي بالضريبة يمكن تقسيم نشاطات الاقتصاد الموازي إلى قسمين رئيسيين هما:

- الأنشطة الصغيرة والصغيرة جدا غير القائمة على دفع التهرب الضريبي، وتتميز إجمالا بضعف وعائها الضريبي؛

- أنشطة الغش والاحتيال التي تمارس بنية التهرب الضريبي وتمثل مصدرا هاما للإيرادات الجبائية. وسوف نتعرض لأصناف هذه الأنشطة، والنظم الضريبية التي يجب أن تخضع لها وفقا لخصائصها وأهدافها على النحو التالي:

I-4-2-1- الأنشطة الصغيرة جدا

تهدف غالبا إلى كسب القوت اليومي، وليس لها مقر ثابت، يمارسها صغار الحرفيين، ومقدمو الخدمات الشخصية مثل: تلميع الأحذية، نقل البضائع والأشخاص بالعربات، التجار المتجولون. هذه الأنشطة تدر دخول تقل عادة عن الحد القانوني الخاضع لضريبة الدخل. ويمكن إشراكها في المجهود الضريبي إذا كان الهدف هو خلق ثقافة ضريبية في المدى الطويل. اعتماد ضريبة رمزية موحدة تحصل عن طريق الجماعات المحلية ولفائدتها هو الخيار المناسب لهذه الشريحة⁽¹⁶⁾.

I-4-2-2- الأنشطة الصغيرة

تحقق مداخيل أعلى من حد الكفاف، وتعتبر مصدرا لا يستهان به لتحصيل الضرائب المباشرة، لكن صعوبة الوصول إلى هذه الأنشطة بسبب نقص التغطية الجبائية يجعل جبايتها مكلفة ومن أمثلتها: الخياطون في منشآت ثابتة، أسواق البقالة الصغيرة، أكشاك بيع الهاتف وملحقاته. الغاية من تضريب هذه الأنشطة هي تكريس مبدأ المواطنة الضريبية أكثر من البحث عن الموارد الجبائية⁽¹⁷⁾. ويعد نظام الضريبة الجزافية البسيطة هو الأكثر ملائمة لهذا النوع من الأنشطة، لأنه يراعي القدرة التساهمية لصغار المكلفين ويقلل في آن واحد من أعباء احتساب وجمع الضريبة بالنسبة لإدارة الضرائب⁽¹⁸⁾. وهناك نوعين رئيسيين لهذه الضريبة⁽¹⁹⁾:

- ضريبة جزافية ذات مبلغ ثابت تطبق على كل الأنشطة المنتمية إلى نفس القطاع؛

- ضريبة جزافية تقدر على أساس مؤشرات ظاهرية تعكس مستوى النشاط مثل عدد الآلات أو عدد العمال في محل للخياطة أو التجارة، مساحة المحل أو قيمته الإيجارية... الخ.

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية- ويرى البعض أنه لا ينبغي تضريب كل الأنشطة الصغيرة على أساس جزائي، إذ يمكن إخضاع البعض منها للنظام الحقيقي، وهذا بفرض ضريبة على ربحها الحقيقي انطلاقاً من محاسبة بسيطة (محاسبة الصندوق) مع استبعادها من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة⁽²⁰⁾.

I-4-2-3- أنشطة الاحتيال والغش الضريبي

تهدف إلى تحقيق الربح السهل عن طريق التهرب من الضرائب، وتصنف بدورها إلى ثلاثة أنواع:

- أنشطة صغيرة، متكررة وذات طابع تجاري في أغلب الأحيان مثل شبكات تهريب الوقود بكميات صغيرة عبر الحدود (الجزائر - المغرب كمثال)، تهريب الإسمنت ومواد البناء لإعادة بيعها.
- القطاع الرمادي secteur gris ويتمثل في مؤسسات تقرر بجزء من نشاطها لإدارة الضرائب وتخفي جزء آخر، على شاكلة إجراء عمليات خارج المحاسبة أو عدم تقديم تصريحات رسوم القيمة المضافة. وهذه الأنشطة يصعب كشفها وتقديرها ولها صلة بمظاهر الفساد والجنات الضريبية⁽²¹⁾.
- أنشطة كبيرة، يديرها غالباً متعاملون اقتصاديون لهم نفوذ مالي قوي، وتتركز خاصة في مجال الاستيراد والتصدير، البناء والأشغال العمومية، تجارة السيارات المستعملة والسجائر⁽²²⁾.

تضريب هذه الأنشطة يمثل حجر الزاوية لتعبئة الإيرادات الضريبية، إلا أن تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية لجماعات الضغط التي تدير هذه الأنشطة، خاصة في الدول الإفريقية يعيق التحكم في هذا القطاع. ومن بين الطرق المقترحة لإخضاع هذه النشاطات للضريبة ما يلي⁽²³⁾:

- إتباع نظام الاقتطاع من المصدر للرسوم على القيمة المضافة لتقليص مخاطر عدم السداد؛
- تطوير طرق الرقابة على البضائع والوثائق لكشف التصريحات الخاطئة التي يقدمها المتعاملون، وهذا بإتباع أسلوب مقارنة البيانات التي تحصل عليها مصالح الضرائب من مصادر مختلفة.
- التأثير على الجانب السيكلوجي لمرتكبي أعمال الغش والتهرب الضريبي من خلال التشهير بهم.

I-4-3- اعتماد حوافز جبائية خاصة بالقطاع الموازي

عادة ما تستخدم الحوافز الضريبية كوسيلة لمحاولة إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي. ومن بين الإجراءات التي اعتمدتها كثير من الدول في هذا المجال نذكر ما يلي:

* تخفيض تكاليف الامتثال للنظام الضريبي من خلال منح أسعار ضريبية مخفضة للعاملين في القطاع الموازي، أو إعفائهم كلياً من الضرائب لمدة تكفي لتصحيح أوضاعهم، وعدم تطبيق الضريبة عليهم بأثر رجعي. وفي مرحلة تلي ذلك، يجب أن تنصب الحوافز الضريبية على دعم أصول (موجودات) المقاولات الصغيرة وعلى تشجيعها على الاستثمار المولد للنمو والابتكار⁽²⁴⁾.

* تبسيط إجراءات التحاسب والتصريح بالضريبة، وهذا بتوفير برامج تدريبية في المحاسبة الضريبية

لأصحاب المشروعات الصغيرة، أو بتوفير محاسبين بأجور رمزية لهم. وقد أتاح القانون المصري مثلاً لهذه المنشآت إمكانية الاستعانة بمندوب من مصلحة الضرائب لتنظيم حسابات المنشأة⁽²⁵⁾.

* منح المؤسسات التي تفي بالتزاماتها الضريبية بعض الامتيازات كالخصومات الضريبية، والضرائب القابلة للاسترجاع لتشجيع المؤسسات غير المسجلة على الانخراط في النظام الجبائي. وكمثال على ذلك، قامت إدارة الضرائب في مالايو بمنح شهادة حسن السلوك للمؤسسات الملتزمة بدفع الضرائب بانتظام، حيث تستعمل هذه الشهادة كمؤشر على سمعة المؤسسة عند طلب القروض من البنك. وقد سمح هذا الإجراء بتحسين المردود الجبائي للمؤسسات الكبرى والمتوسطة، وشكل حافزاً للتسجيل الجبائي عند المؤسسات الصغرى⁽²⁶⁾.

I-5- تجارب بعض الدول التي نجحت سياساتها الضريبية في التعامل مع القطاع الموازي

هناك عدة نماذج من السياسات الضريبية التي طبقتها بعض الدول بمهدف تقليص اقتصادها الموازي. بعض هذه السياسات حاولت معالجة الظاهرة في إطارها الكلي (تجربة تركيا)، وبعضها ركزت على جوانب أو أجزاء محددة من الظاهرة مثل سوق العمل (تجربة إيطاليا)، أو سوق الأموال (تجربة كولومبيا). وفيما يلي عرض مختصر لهذه السياسات بأبعادها وتوجهاتها المختلفة.

I-5-1- تجربة تركيا

وضعت تركيا خطة شاملة للحد من نطاق الاقتصاد الموازي وتحسين الالتزام الضريبي من خلال:

- تخفيض المعدلات الضريبية: ففي عام 2006، تم خفض معدل الضريبة على الشركات من 33% إلى 20%، كما تم تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي، حيث هبط أعلى معدل من 49.5% إلى 35%. وفي عام 2008 تم تحديد عبء ضريبة الدخل على أصحاب الحد الأدنى للأجور عند مستوى صفر، اعتماداً على الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال. كما تم تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة على الصحة والتعليم والملابس والسياحة من 18% إلى 8%، في حين أصبح هذا المعدل 1% فقط على المواد الغذائية الرئيسية.

- تأسيس مجلس للتدقيق الضريبي والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا. حيث تم توظيف 1500 مفتش ضرائب وزيادة حدة العقوبات الضريبية، بالإضافة إلى تقاسم قواعد البيانات بين مختلف الإدارات والهيئات المهنية لتسهيل المعلومات عن المكلفين بالضريبة، وكذا مواصلة تطوير الصيرفة الإلكترونية بمهدف تعقب التدفقات المالية في الاقتصاد.

- الاهتمام بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الاقتصاد الموازي، وذلك بإبرام اتفاقيات خاصة بالازدواج الضريبي مع 82 دولة، واتفاقيات تبادل معلومات مع 5 دول.

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية- ونتيجة لهذه الجهود، انخفض حجم الاقتصاد الموازي في تركيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 35.2% في سنة 2002 إلى 26.5% سنة 2013 (27).

I-5-2- تجربة إيطاليا

تضمن قانون 2001/383 في إيطاليا محاولة من الحكومة لمساعدة أصحاب المشاريع في الاقتصاد الموازي على الانتقال تدريجياً نحو الوضع النظامي عن طريق تقديم تخفيضات ضريبية وشبه ضريبية لمدة 3 سنوات (2001-2003). حيث يمكن للمعنيين الذين يقررون الإفصاح عن دخولهم غير المصرح بها، أن يسددوا ضرائبهم بأثر رجعي وبمعدل حدي يقدر بـ 10% في السنة الأولى، 15% في السنة الثانية و20% في السنة الثالثة. كما تم تخفيض الاشتراكات الاجتماعية المستحقة على أصحاب المشاريع والمتعلقة بالعمال غير المصرح بهم سابقاً إلى 8، 10 و12% على التوالي خلال فترة توفيق الأوضاع التي تمتد لثلاث سنوات.

ويستفيد هؤلاء العمال بدورهم من معدلات ضريبية تفضيلية على دخولهم حال شروعهم في الإبلاغ عنها، حيث تقدر هذه المعدلات على التوالي بـ 6، 8 و10%.

وخلال السنة الأولى من تطبيق هذا القانون، تم تقديم 800 طلب للتسوية بمهدف تسوية وضعية 1500 عامل. إلا أن هذه النتيجة كانت أقل من توقعات الحكومة، بسبب ضعف الثقة لدى أصحاب المشاريع وخوفهم من عدم القدرة على مواصلة نشاطهم بعد انتهاء فترة التخفيضات.

واستخلص من هذه التجربة أن سياسة التخفيضات الضريبية رغم أهميتها، إلا أنها لا تكفي لوحدها لتشجيع العاملين في الاقتصاد الموازي على الدخول في الاقتصاد الرسمي. إذ يجب أن ترفق هذه السياسة بحزمة من الإجراءات الموسعة مثل تقديم المشورة والتدريب لمساعدة المقاولين في القطاع الموازي على تخطي الصعوبات. وأن تكون التخفيضات لمدة معقولة، وأن تقتزن بمنح إعفاءات مشروطة، تسمح بتجنب المعننين من المتابعة في حال لم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم على الوجه الأكمل (28).

I-5-3- تجربة كولومبيا

يصنف الاقتصاد الموازي في كولومبيا ضمن أكبر الاقتصاديات غير الرسمية في دول أمريكا اللاتينية. ولاحتماء هذه الظاهرة اتخذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات في سوق العمل وخاصة تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط اللوائح والإجراءات.

وفي جانب السياسة الضريبية، تم إصدار عفو ضريبي شامل سنة 1994، يسمح بموجبه لأصحاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي بإيداع أموالهم في حسابات مصرفية، دون أن تفرض عليها

أية ضريبة ودون مساءلة عن مصدر تلك الأموال. وكان الهدف من ذلك هو اجتذاب الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات ودمجها في القنوات الرسمية. فبمجرد دخول هذه الأموال إلى الجهاز المصرفي تصبح كل المعاملات قابلة للتعقب. وقد أرفقت الحكومة قرار العفو الضريبي بوضع نظام للتعريف الجبائي، بحيث أن كل المعاملات يجب أن تتم بواسطة البطاقة البنكية وأن تكون مرتبطة برقم تعريفى مقيد في هذا النظام، مما يسمح بتقليص التعامل مع الاقتصاد الموازي⁽²⁹⁾.

II- الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي في الجزائر

نعرف في هذا الجزء على حجم وخصائص الاقتصاد الموازي في الجزائر وانعكاساته على الإيرادات العامة. كما نقوم بتحليل أهم العوامل التي تشكل عائقا أمام المتعاملين الاقتصاديين للالتزام بدفع الضرائب. ونتطرق في الأخير، إلى الآليات التي اتخذتها إدارة الضرائب الجزائرية من أجل امتصاص القطاع الموازي ومحاولة دمجها في دائرة النشاط القانوني، مع تقديم بعض الاقتراحات في هذا الشأن.

II-1- بعض المعطيات عن الاقتصاد الموازي في الجزائر

يمكن مقارنة الاقتصاد الموازي في الجزائر من ثلاث زوايا مختلفة هي: زاوية الناتج الداخلي الخام، زاوية التشغيل غير الرسمي، ومن زاوية الممارسات الماسة بالاقتصاد الوطني.

• من زاوية الناتج الداخلي الإجمالي

رغم أن القطاع الموازي في الجزائر يتواجد بكثافة في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، إلا أن انتشاره في جميع فروع النشاط، جعله يساهم بقسط وافر في إنتاج جزء من الثروة غير المبرجة من طرف القنوات الرسمية. وتبين مصادر البنك العالمي أن مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام قدرت في سنة 2005 بـ 33.4% و بـ 34.1% في سنة 2011 أي أن ثلث (3/1) الثروة المنتجة في الجزائر أضحت في شكل موازي وهذا يدل على الحجم المعتبر لهذا القطاع⁽³⁰⁾.

• من زاوية التشغيل غير الرسمي

حسب المنظمة العالمية للشغل يمكن رصد القطاع الموازي من خلال الوحدات الاقتصادية التي لا يتعدى حجمها حد معين (أقل من 5 أو من 10 عمال) مع استبعاد القطاع الفلاحي والمهن الحرة، وكذلك من خلال معيار عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي كمقياس لتحديد عدم رسمية العمل. ووفقا لذلك، يوضح الجدول أدناه أن تعداد العمالة غير الرسمية في الجزائر (خارج قطاع الفلاحة) قد ازداد بأكثر من الضعف في الفترة ما بين 2001 و 2010، بحيث انتقل من 1 648 000 عامل إلى 3 921 000 عامل مستحوذا بذلك على نسبة 45.6% من إجمالي اليد العاملة الشغيلة خارج الفلاحة.

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية-

جدول رقم 1: حجم وخصائص التشغيل غير الرسمي خارج القطاع الفلاحي بين 2001-2010
(بالآلاف وبالنسبة المئوية)

السنة	2001			2005			2010		
	إجمالي التشغيل	التشغيل غير الرسمي	%	إجمالي التشغيل	التشغيل غير الرسمي	%	إجمالي التشغيل	التشغيل غير الرسمي	%
الحجم	4917	1648	33.5	6664	2752	41.3	8600	3921	45.6
الخصائص	الجنس: يمثل الذكور أكثر من 80% من العمال المشتغلين في إطار غير رسمي . السن: 44.5% من الفئة الشغيلة في الاقتصاد الموازي تقل أعمارهم عن 30 سنة، مما يعكس صعوبة اندماج الشباب في سوق العمل. الوضعية ضمن المهنة: 47.9% من الناشطين في الاقتصاد الموازي هم أجراء غير دائمين و 44.3% هم عمال لحسابهم الخاص (عمال مستقلون). المستوى التعليمي: 79.8% من العمال غير الرسميين لم يتجاوز مستواهم الطور المتوسط.								
التوزيع القطاعي	45.3% من التشغيل غير الرسمي يتواجد في قطاع التجارة والخدمات، و 37.4% في قطاع البناء والأشغال العمومية و 17.3% في قطاع الصناعة.								

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

ONS : Enquete emploi auprès des ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012, série S, Statistiques Sociales, Alger, mars 2012, p (11).
www.ons.dz/IMG/pdf/PUBLICATION_EMPLOI_2010.pdf

هذا الحجم المتعاظم للتشغيل غير الرسمي يتوقع أن يستمر على نفس الوتيرة في المدى القصير على الأقل بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية الراهنة، التي تتسم بعدم بلوغ القطاع الخاص الرسمي مستوى الاستثمار الذي يمكنه من توفير وظائف كافية، وتوجه الاستثمارات الكبرى نحو مشاريع البنية التحتية والتجهيز والسكن التي تتطلب الاعتماد على قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يستوعب نسبة معتبرة من التشغيل غير الرسمي.

• من زاوية الممارسات الماسة بالاقتصاد الوطني

حددت المديرية العامة للضرائب أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر فكانت كالآتي⁽³¹⁾: البيع والشراء بدون فواتير، استئجار السجل التجاري وشركات الواجحة، تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي، التصريجات الخاطئة والناقصة لدى الجمارك، الحراك السريع للمتعاملين والمنتجين

داخل الفضاء التجاري، تغيير الشكل القانوني للشركات والشطب المتكرر للسجل التجاري. وعلى سبيل المثال، كشفت مصادر وزارة التجارة⁽³²⁾ سنة 2013 عن وجود 12.000 مؤسسة صورية "sociétés Ecran" قُدِّر مجموع أعمالها في 2012 بما يقارب 66 مليار دولار، أي أكثر بـ 4 مرات رقم أعمال جميع المؤسسات الخاصة الكبيرة التي تضم حوالي 499 مؤسسة.

II-2- انعكاسات الاقتصاد الموازي على الإيرادات العامة في الجزائر

أولى النتائج المباشرة لوجود الاقتصاد الموازي هي انخفاض حصيلة الضرائب وما يترتب عنه من نقص الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة. ويمكن توضيح ذلك، من خلال تحليل تطور هيكل الإيرادات الجبائية كنسبة من الإيرادات العامة خلال الفترة 2002-2012 وفقا للجدول الموالي.

جدول رقم 2: تطور هيكل الإيرادات الجبائية كنسبة من الإيرادات العامة (2002-2012)

الوحدة (%)

البيان	2002	2004	2006	2008	2010	2012
1- إيرادات الجبائية البتولية	62.9	70.4	76.9	78.8	66.1	65.3
2- الإيرادات خارج المحروقات	37.1	29.3	23.1	21.2	33.9	34.7
* الإيرادات الجبائية	30.1	26.0	19.8	18.6	29.5	31.0
- الضريبة على الدخل والأرباح	7.0	6.6	6.6	6.4	12.8	13.8
- الضريبة على السلع والخدمات	13.9	12.3	9.4	8.4	11.7	10.7
- الحقوق الجمركية	8.0	6.2	3.2	3.2	4.1	5.5
- حقوق التسجيل	1.2	0.9	0.6	0.6	0.9	0.9
* الإيرادات غير الجبائية	7.0	3.2	3.3	2.6	4.3	3.8
* إيرادات أخرى	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: عفيف عبد الحميد: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014، ص ص 267-269.

يتضح من هذه المعطيات أن الوزن النسبي للإيرادات الجبائية ضمن الإيرادات العامة بقي مستقرا عند حدود 30% خلال الفترة 2002-2012 رغم التذبذب الذي عرفه في وسط هذه الفترة.

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية-

غير أن هذا الاستقرار صاحبه تغير في هيكل الموارد الجبائية، إذ أن الاقتطاعات على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات زادت بوثيرة أسرع نسبيا من الاقتطاعات المحققة على النشاط الاقتصادي (الضريبة على السلع والخدمات والحقوق الجمركية).

ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب على الدخل والأرباح في إجمالي الإيرادات العامة يرجع إلى الزيادات المعتبرة في الأجور واستحالة التهرب من الضرائب الخاضعة لها كونها تقتطع من المصدر. وكذلك زيادة حصيلة الضرائب على أرباح الشركات مع بدء عمل مديرية كبريات المؤسسات، حيث انتقلت الإيرادات الضريبية المحصلة من طرف هذه الأخيرة من 265 مليار دج سنة 2006 إلى 614.30 مليار في سنة 2012⁽³³⁾.

في المقابل، يعود انخفاض الوزن النسبي لمساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة إلى عملية التفكيك الجمركي وتقليص المعدلات الجمركية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فعملية التفكيك الجمركي التي مست 53.2% من الواردات الإجمالية للجزائر، خلفت خسارة جبائية بـ 5.4% من الإيرادات العامة⁽³⁴⁾.

أما تراجع الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة، أي الضرائب على السلع والخدمات والتي تتكون أساسا من الرسوم على القيمة المضافة فيرجع بصفة أساسية إلى اتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية الموازية⁽³⁵⁾. وفي هذا السياق، قدر الاتحاد العام للتجار الجزائريين قيمة الفاقد الضريبي الذي تسببه السوق السوداء بحوالي 400 مليار دج (أكثر من 4.5 مليار دولار) خصوصا وأن 80% من المعاملات التجارية تتم نقدا دون وجود أي تعقب مصري لها⁽³⁶⁾. كما كشف تقرير نشره مجلس المحاسبة في الجزائر، أن الفاقد الضريبي المتراكم إلى غاية نهاية 2011 وصل إلى 7937 مليار دج أي ما يفوق بمرتين المداخيل العامة للدولة لسنة 2011 (3474 مليار دينار) وبخمس مرات مداخيل الضرائب (1511 مليار دينار) خلال نفس الفترة⁽³⁷⁾، وأن هذا الفاقد يكفي لاستعادة التوازن لميزان المدفوعات حتى لو هبط سعر البترول إلى 40 دولارا للبرميل، علما أن جزءا من الضرائب غير المحصلة يخص شركات وهمية أنشأها أصحابها بأسماء مستعارة لإجراء عمليات استيراد قبل أن تختفي من السوق⁽³⁸⁾.

II-3- العوامل المؤثرة على الالتزام الضريبي في الجزائر

أظهرت نتائج الإحصاء الاقتصادي الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 أن 66.6% من المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الجزائر تعتبر أن الضرائب تشكل عائقا لها⁽³⁹⁾. ولتحديد أهم العوامل التي تدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى التردد أو الإحجام عن الامتثال للنظام

الجبايي، نستخدم مؤشر سهولة دفع الضرائب الذي يقيم مدى مرونة أنظمة تحصيل الضريبة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدولة.

جدول رقم 3: ترتيب الجزائر حسب مؤشر سهولة دفع الضرائب الفترة (2006-2012)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب العالمي	169	157	166	168	168	164	170
عدد مدفوعات الضرائب سنويا	61	33	34	34	34	29	29
الترتيب	/	93	111	114	116	96	/
الوقت المستغرق في التعامل مع الضرائب (ساعات)	504	451	451	451	451	451	451
الترتيب	/	152	156	161	161	162	/
إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح	76.4 %	72.6 %	74.2 %	72.0 %	72.0 %	72.0 %	72.0 %
الترتيب	/	160	167	168	169	172	/

المصدر: عفيف عبد الحميد: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 202.

يبين الجدول أن مؤشر إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية هو أكثر المؤشرات التي عرفت فيها الجزائر ترتيبا متأخرا في سهولة دفع الضرائب. فالمؤسسات الجزائرية تخصص 72% من أرباحها لسداد مختلف الضرائب والاشتراكات الإلزامية، بينما تقدر هذه النسبة بـ 49.6% في المغرب، 62.9% في تونس و 42.6% في مصر. وتتكون هذه النسبة أساسا من الضريبة على الأرباح IBS وتتراوح بين 19 و 25%، والرسم على النشاط المهني TAP ويتراوح بين 1.4 إلى 2% من رقم الأعمال، والاشتراكات الاجتماعية التي تقدر بـ 35% منها 9% تقع على عاتق العمال و 25% على عاتق المستخدمين⁽⁴⁰⁾.

ويرى خبراء الاقتصاد أن طريقة حساب الرسم على النشاط المهني كنسبة من رقم الأعمال، تخفي أي متعامل اقتصادي عن الوفاء بالتزاماته الضريبية وتشكل حاجزا حقيقيا لكبح انتقال القطاع الموازي نحو الطابع الرسمي. ولذلك يقترحون إلغاء هذا الرسم وتعويض الموارد المتأتية منه بموارد أخرى لتجنب إلحاق الضرر بموارد الجماعات المحلية⁽⁴¹⁾.

وبالنسبة لمؤشر عدد مدفوعات الضرائب والوقت المستغرق في التعامل مع السلطات الضريبية،

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية-
فالملاحظ أن هذين المؤشرين عرفا نوعا من التحسن بفضل الإجراءات التي تضمنها قانون المالية 2007 وخاصة تأسيس الضريبة الجزائية الوحيدة بالنسبة لأصحاب الأعمال الصغيرة. ورغم ذلك لا يزال أصحاب المؤسسات يعانون من ثقل الإجراءات الإدارية ويعتبرونها مصدر إزعاج لهم.

II-4- آليات الإدارة الضريبية لاحتواء وتقليص القطاع الموازي في الجزائر

إخضاع القطاع الموازي للضريبة يندرج ضمن السياق العام لمحاولة إدماج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي. وقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات وترتيبات جبائية تهدف إلى احتواء هذا القطاع وتقليص نطاقه. وقبل التعرض بشيء من التفصيل إلى هذه الإجراءات، سوف نتطرق بإيجاز إلى بعض الإجراءات الأخرى غير المتعلقة بالسياسة الضريبية وأهمها ما يلي:

✓ اعتماد عدة برامج لدعم سياسة التشغيل وخاصة لفائدة الشباب لامتناس الطاقات المشغلة في القطاع الموازي، وهذا من خلال عدة آليات لخلق فرص العمل أهمها: وكالة تشغيل الشباب والقرض المصغر، صندوق التأمين على البطالة، عقود الإدماج والشبكة الاجتماعية. وهناك آليات غير مباشرة كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات.

✓ تنصيب لجان التعمير التجاري على مستوى كل ولاية لمراقبة إدماج التجار الفوضويين داخل الأسواق المنظمة، وهذا في إطار توسيع وتأهيل الأسواق القديمة. كما تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 14 مليار دج منها 10 مليار دج موجهة لإنشاء وتهيئة أسواق جوارية في الساحات والأحياء الحضرية عبر مختلف بلديات التراب الوطني، توجه لاستقبال الشباب الذين يمارسون نشاطا تجاريا موازيا، بهدف امتصاص البطالة وتنظيم الأسواق الفوضوية⁽⁴²⁾. بالإضافة إلى ذلك، تم إلغاء كل الشروط المتعلقة بالنشاطات التجارية الموضوعة لاستفادة الشباب من المحلات المنجزة في إطار برنامج 100 محل لكل بلدية⁽⁴³⁾. وقد سمحت هذه الإجراءات بالقضاء على 840 سوق موازية من أصل 1300 سوق منذ انطلاق هذه العملية في أوت 2012⁽⁴⁴⁾.

✓ محاولة استقطاب السوق الموازية لصرف العملة ضمن إطار السوق النظامية عن طريق ترقية نشاط مكاتب الصرف الخاصة التي جاء بها قانون 1995. حيث قرر بنك الجزائر سنة 2012 مراجعة هوامش الربح المرتبطة بالتجارة الرسمية للعملات والمحددة بـ 1% لتحفيز الخواص الراغبين في خوض تجارة العملة على فتح مكاتب رسمية للصرف وتوفير البديل للسوق السوداء⁽⁴⁵⁾. لكن رغم ذلك، يبدو أن السلطات العمومية لم تتضح لديها الرؤية بعد بخصوص اعتماد هذه المكاتب، إذ لم يتم حل الإشكالات التقنية العالقة بها حتى أن البنوك العمومية نفسها لم تتمكن من إقامة

مثل هذه المكاتب، وبنك الجزائر هو الوحيد المخول بمنح الاعتماد لهذه المكاتب وهو إجراء يعتبر بيروقراطيا في حد ذاته، ناهيك عن اقتصار التعامل على المغتربين والأجانب، إذ لا يُسمح للمقيمين بشراء العملة مقابل الدينار لكونه غير قابل للتحويل، وهي إحدى المسائل الكابحة.

✓ تطهير الفضاء الاقتصادي من الظواهر والممارسات التي تقف وراء انتشار القطاع الموازي ومن الأمثلة على ذلك، تحديد مدة صلاحية السجل التجاري بعامين قابلة للتجديد بعد أن كانت المدة غير محددة، للحد من التزوير والمتاجرة بالسجلات الوهمية⁽⁴⁶⁾. كما تم إقرار تضامن بين صاحب السجل التجاري والمستفيد من الوكالة فيما يخص تسديد الضرائب المرتبطة باستغلال السجل⁽⁴⁷⁾. وفي مجال مكافحة التهريب وتقليد السلع، أبرمت إدارة الجمارك على سبيل المثال عدة اتفاقيات مع مالكي العلامات التجارية للتنسيق وتبادل المعلومات في هذا المجال، كما قامت بتحديث موقع الواب web بهدف إطلاع الجمهور والمحيط الجمركي على العلامات والرسومات ونماذج المنتجات التي تتعرض للتقليد في السوق الجزائرية⁽⁴⁸⁾. وابتداء من عام 2009 تم إدخال رقم جبائي جديد NIF، وتعميمه على جميع مصالح الجمارك لتقوم بربطه مع النظام المعلوماتي SIGAD مما يسمح بتبادل المعلومات عن المتعاملين الاقتصاديين بين الجمارك والضرائب والبنوك، ومراقبة عمليات التجارة الخارجية للتعرف على المهربين⁽⁴⁹⁾.

وبالرجوع إلى الإجراءات الجبائية التي تستهدف تشجيع القطاع الموازي على الدخول في النظام الضريبي، نجدها تتجسد في ثلاث محاور رئيسية هي: تبسيط النظام الضريبي، التوسع في منح الامتيازات الجبائية، وتدعيم آليات الرقابة الجبائية.

II-4-1- تبسيط النظام الجبائي وتقليص العبء الضريبي

قامت إدارة الضرائب في السنوات الأخيرة بإدخال عدة إصلاحات تهدف إلى إضفاء المرونة على النظام الجبائي وخاصة بالنسبة لصغار المكلفين، وقد تجسد ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، حيث تم تقليص الوثائق المطلوبة لتأسيس الملف الجبائي من 9 إلى 4 وثائق بالنسبة للشخص الطبيعي، ومن 15 إلى 3 وثائق بالنسبة للأشخاص المستفيدين من أنظمة الجبائية الإمتيازية (وكالة ANDI، ANSEJ، CNAC، ANGEM)، كما تم تقليص مدة تسليم رقم التعريف الجبائي إلى 48 ساعة ابتداء من إيداع الملف⁽⁵⁰⁾.

وفيما يخص تبسيط أنظمة فرض الضريبة وتقليص العبء الضريبي، فقد تم تأسيس ضريبة جزافية وحيدة IUF ابتداء من سنة 2007 لتحل محل النظام الجزائي القديم الذي كان يتضمن الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، وتطبق على المكلفين

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية- الصغار الذين لا يتعدى رقم أعمالهم 3 مليون دج. وقد هدف المشرع الجبائي من وراء ذلك إلى تبسيط إجراءات ربط وتحصيل الضريبة لأكثر من مليون مكلف⁽⁵¹⁾.

ولتشجيع القطاع الموازي على الدخول في الاقتصاد الرسمي، تم في سنة 2015 رفع حد أهلية نظام الضريبة الجزائية ليشمل كل المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها 30 مليون دج، أي 85% من المؤسسات الجزائرية وحدد سعرها بمعدلين: 5% إذا كان النشاط تجارياً أو منتجاً، و 12% بالنسبة لباقي الأنشطة مع تقديم تصريح سنوي وحيد، ودون الإلزام بمسك محاسبة أو تقديم حصيلة جبائية⁽⁵²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تم في نفس السنة اتخاذ إجراءات خاصة بالعمال الناشطين في القطاع الموازي لتشجيعهم على الانخراط في الضمان الاجتماعي والاستفادة من التغطية الاجتماعية مقابل اشتراك شهري حدد بـ 12% من الأجر الوطني المضمون، أي ما يعادل 2160 دج شهرياً بالنسبة لمرحلة انتقالية تقدر بـ 3 سنوات على الأكثر⁽⁵³⁾.

إن تتمين هذه الإجراءات يتطلب حسب رأينا تعزيز دور الإعلام الاقتصادي في إذكاء الوعي لدى العاملين في القطاع الموازي بمزايا الاندماج في الاقتصاد النظامي، وإطلاعهم بما تم تطويره من إجراءات حكومية لفائدتهم، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن أفكارهم ومخاوفهم من إضفاء الصفة الرسمية على نشاطهم خاصة وأن نسبة معتبرة منهم ذوو مستوى تعليمي ضعيف.

II-4-2- التوسع في منح الامتيازات الجبائية

يتجسد ذلك في الحوافز والتخفيضات الجبائية الموجهة لاستقطاب الفاعلين في القطاع الموازي، حيث تم استهداف ثلاث فئات هم: أصحاب المشاريع الصغيرة، تجار الأسواق الفوضوية، وأصحاب رؤوس الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية.

II-4-2-1- الامتيازات الموجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة (المقاولون الشباب)

جاءت هذه الامتيازات في إطار ترتيبات دعم الاستثمار وبرامج دعم تشغيل الشباب، لتشجيع هذه الشريحة على خلق العمل الذاتي من خلال إقامة مؤسسات مصغرة في إطار نظامي بدلا من اللجوء إلى العمل في الاقتصاد الموازي أو البقاء فيه. ومن أهم هذه الامتيازات نجد⁽⁵⁴⁾:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات للمشاريع التي أنشأها الشباب والمؤهلة للاستفادة من (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو صندوق القرض المصغر أو صندوق التأمين على البطالة) لفترة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وترفع إلى 6 سنوات إذا كانت النشاطات الممارسة في منطقة يجب ترقيتها.

- الإعفاء بنفس الكيفية السابقة من الضريبة على الدخل الإجمالي للمشاريع التي أنشأها الشباب

والمؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. بينما المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر فيكون الإعفاء لمدة 5 سنوات، ولمدة 10 سنوات بالنسبة للحرفيين التقليديين والممارسون لنشاط حرفي في⁽⁵⁵⁾.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المشتريات للمواد واللوازم والخدمات التي تدخل مباشرة في الإنجاز الاستثماري الخاص بالإنشاء والتوسيع.

II-4-2-2- الامتيازات الموجهة لتجار الأسواق الفوضوية:

لدفع هؤلاء التجار إلى الاندماج في النشاط القانوني في أماكن مهيأة من طرف الجماعات المحلية، تم إعفائهم بشكل تدريجي من الضريبة الجزافية الوحيدة IUF على النحو الآتي⁽⁵⁶⁾ :

- إعفاء كلي خلال السنتين الأوليتين من معدل 5% الذي يطبق على رقم أعمال يصل إلى 10 مليون دج.

- تخفيض 70% من نسبة 5% أي (1.5% فقط) خلال السنة الثالثة الموالية.

- تخفيض 50% من نسبة 5% أي (2.5% فقط) خلال السنة الرابعة.

- تخفيض 25% من نسبة 5% أي (3.75% فقط) خلال السنة الخامسة.

وقد ساهمت هذا الإجراءات إلى جانب ترتيبات إدارية وقانونية أخرى في انحسار شبه كلي للأسواق الفوضوية خاصة مع بداية حملة القضاء على هذه الأسواق سنتي 2011-2012، إلا أن تعثر عملية انجاز أسواق مغطاة على المستوى الوطني بسبب نقص العقار وترشيد النفقات مع انخفاض أسعار البترول، إضافة إلى الأخطاء المرتبطة ببرمجة وتخطيط الأسواق الجوارية المنجزة جعل هذه الظاهرة تبرز من جديد.

II-4-2-3- الامتيازات الموجهة لأصحاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية

لاسترجاع الأموال المتداولة خارج البنوك والمقدرة حسب البنك المركزي الجزائري بين 1000 و1300 مليار دينار- ما يسمح بتنويع مصادر التمويل خارج الميزانية- أقرت الحكومة برنامجا للائتمان الضريبي الإداري بدأ تطبيقه في أوت 2015، لتمكين المتعاملين في الإطار الغير رسمي من التصريح بأموالهم لدى البنوك، وتسوية وضعيتهم الجبائية مقابل إخضاع جزائي بمعدل 7% شريطة ألا تكون هذه الأموال من مصادر مشبوهة. وفي حال عدم الائتمان، يتعرض المعنيون إلى عقوبة صارمة واسترداد ضريبي عن التهرب الجبائي⁽⁵⁷⁾. وهناك خيار آخر لاحتواء المتزددن في التعامل مع هذا البرنامج، وهو أن يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموال تقل عن 10 مليون دج من معالجة عادية لودائعهم على مستوى الوكالات المصرفية في كامل التراب الوطني⁽⁵⁸⁾.

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقطاع وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية- ورغم الحوافز الهامة التي تضمنها هذا البرنامج إلا أن الاستجابة له كانت اقل بكثير من الأهداف المرجوة وهي تحويل ما لا يقل عن 10 إلى 15% من الأموال المتداولة في السوق الموازية إلى البنوك، والظاهر أن انعدام الثقة والخوف من المساءلة عن مصدر الأموال هو السبب المباشر لإخفاق هذا البرنامج رغم تعهد الحكومة بعدم تطبيق أي متابعة أو مساءلة بعدية.

II-4-3- تنسيق وتشديد الإجراءات الرقابية

تتضح توجهات السياسة الجبائية في الجزائر بخصوص الرقابة على نشاطات الاقتصاد الموازي من خلال التدابير المتخذة على المستوى التشريعي وعلى مستوى التدخل الميداني وأهمها ما يلي:

- الإحصاء الدوري للأنشطة والأشخاص المكلفين بالضريبة، وقد قامت إدارة الضرائب سنة 2001 بعملية واسعة النطاق لجرد الممتلكات والأنشطة عبر كامل التراب الوطني بهدف تضريب القطاع الموازي، وسخرت لهذه العملية 2400 عون جبائي وعدد معتبر من موظفي البلديات⁽⁵⁹⁾.
- إعداد مرجع وطني لمجموع المكلفين بالضريبة يسمح بتحسين وسائل مكافحة التهرب الضريبي والقطاع الموازي. كما تم إنشاء مديرية المعلومات والوثائق الجبائية مكلفة بجمع وتقاسم المعلومات مع أطراف أخرى بغرض تأسيس وعاء الضريبة وتحصيلها. كما منح المشرع الجبائي لأعوان إدارة الضرائب حق الاطلاع على الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وعدم الاعتداد بالسر المهني من قبل بعض الهيئات كالبنوك والأجهزة القضائية⁽⁶⁰⁾.
- إنشاء فرق مختلطة للرقابة (ضرائب - جمارك - تجارة) تحت سلطة المديرية الولائية للضرائب، تتولى مراقبة وتعقب المتدخلين في العمليات التجارية وخاصة عمليات الاستيراد والتصدير، وهذا وفق برنامج للتدخلات تعده لجان التنسيق الولائية للإدارات الثلاثة المذكورة⁽⁶¹⁾.
- 4- وضع سجل وطني خاص بمرتكي الغش تحت إشراف المديرية العامة للضرائب، يحرم بموجبه مرتكبو مخالفات ماسة بالاقتصاد الوطني من الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها إدارة الضرائب والجمارك والتجارة، وعدم الاكتتاب في الصفقات العمومية وحظر التجارة الخارجية عليهم⁽⁶²⁾.

نتائج واقتراحات

يتضح من العرض السابق أن المعالجة الضريبية لنشاطات الاقتصاد الموازي تقتضي التمييز بين الأنشطة الصغيرة التي يمكن احتوائها عن طريق التسهيلات والحوافز الجبائية، وبين الأنشطة الكبيرة التي تتطلب إحكام الرقابة عليها وزجر مرتكبيها بالطرق العقابية.

والملاحظ في حالة الجزائر أن الإجراءات الجبائية التي اتخذت لفائدة الناشطين في الاقتصاد الموازي قد ساهمت في القضاء على بعض المظاهر التي كانت منتشرة على نطاق واسع كتجارة الأرصفة

والأسواق الفوضوية، لكنها فشلت في استرجاع الأموال المتداولة في السوق الموازية في إطار ما عرف ببرنامج المصالحة الضريبية. أما ممارسات التهرب الضريبي في مجال المعاملات الكبيرة وخاصة الاستيراد، فلا تزال تتسبب في ضياع موارد هامة يمكن استغلالها لزيادة إيرادات الخزينة العامة. نستخلص من هذه الدراسة كذلك أن الجزائر قد استفادت من الخبرة الدولية في مجال التعامل الضريبي مع الاقتصاد الموازي، فبرنامج الامتثال الضريبي الطوعي يشبه إلى حد كبير برنامج العفو الضريبي الذي طبقته كولومبيا سنة 1994، وسياسة تخفيض المعدلات الضريبية والاقتطاعات الاجتماعية تقاطع مع تجربة تركيا في هذا الجانب. وما ينقص التجربة الجزائرية في رأينا هو ضعف الفعالية والصرامة، فقد توعدت الحكومة مثلاً أصحاب الأموال غير الممثلين لبرنامج الإذعان الضريبي بالتعرض إلى عقوبة صارمة واسترداد ضريبي عن التهرب الجبائي إلا أن شيئاً من هذا القليل لم يحدث. كما أن ضعف دور الإعلام الاقتصادي لم يسمح بحشد التأييد اللازم للمبادرات والتدابير الرامية إلى تحفيز القطاع الموازي على الاندماج في الاقتصاد الرسمي. ولإضافة مزيد من الفعالية على المبادرات والتدابير سألنا الذكر نقترح ما يلي:

✓ تخفيض نسب الضريبة الجزافية وأعباء الضمان الاجتماعي التي يخضع لها المكلفون الصغار لأنها بالشكل الحالي تجعل هذه الفئة تدفع ضرائب أكبر مما لو دفعت حسب النظام الحقيقي.

✓ الإعلام حول استخدام الضرائب حيث أن المكلفين يحترمون التزاماتهم الضريبية أكثر، عندما يعرفون ما يمكن أن يحصلوا عليه مقابل ذلك. ولتحقيق ذلك، يمكن إشراك ممثلين عن أصحاب المقاولات الصغيرة في مراقبة ميزانية الجماعات المحلية لتحقيق الشفافية في تسيير الإيرادات المحلية.

✓ تعزيز فعالية جهاز التحصيل الضريبي عن طريق تعميم إمكانية التصريح بالضريبة ودفعها عن بُعد، وإمداد أعوان الضرائب بالوسائل اللوجستية اللازمة لرفع مستوى التغطية الجبائية حتى تشمل الأنشطة التي يصعب الوصول إليها، كما يمكن إشراك الجماعات المحلية في الجهود الضريبية، أو الاتفاق مع طرف آخر كالنقابات أو الشركات الخاصة لتتولى مهمة التحصيل الضريبي نيابة عن إدارة الضرائب لقاء عمولة محددة. كما يجب زيادة تعداد أعوان الرقابة والتفتيش، إذ تبين مصادر وزارة المالية الجزائرية أن هناك في المتوسط عون جبائي واحد لكل 300 مكلف بالضريبة مقابل عون واحد لكل 100 مكلف في كل من فرنسا وبلجيكا مع فارق الكفاءة وظروف العمل.

✓ تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الأخرى للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية، مما يساعد إدارة الضرائب في تعقب المعاملات غير المصرح بها.

✓ تشجيع التعامل بالتمويل الإسلامي لجذب أموال السوق الموازية والمكتنزة، حيث تبين العديد

الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتران وآفاق التحصيل -على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية- من استطلاعات الرأي، الرغبة الكبيرة لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري في التعامل بالتمويل الإسلامي. كما يمكن التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي لاسترجاع الأموال المتشعبة داخل الاقتصاد الموازي.

✓ تطبيق العقوبات السيكلوجية المتمثلة في التشهير في وسائل الإعلام بالمتورطين في قضايا التهرب الضريبي ذات المبالغ الكبيرة، وبالمتواطئين معهم في إدارات الضرائب والجمارك.

هوامش وإحالات

- (1)- عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 16.
- (2)- نفس المرجع، ص 14.
- (3)- CNES : Rapport sur le secteur informel : illusions et réalités, imprimé au CNES, juillet 2004, p 14.
- (4)- نسرين عبد الحميد نبية: الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 28.
- (5)- [François Gautier](#), [Faly Rakotomanana](#) et autres : La fiscalisation du secteur informel, recherche impôt désespérément, Revue [Tiers-Monde](#), N°168, 2001, PP 796-797.
- (6)- بن موسى خالد: الغش الضريبي، السلسلة المغربية للعلوم والتقنيات الضريبية، 30 سبتمبر 2014، ص 3.
- (7)- [François Gautier](#), [Faly Rakotomanana](#) et autres: L'impôt sur les facteurs de production est-il une solution pour fiscaliser les entreprises informelles ? DIAL-Développement et insertion internationale, document de travail DT/ 99/10, p 6.
- (8)- publication IFC : Concevoir un système fiscal pour les petites et micro entreprises(1), impact de la fiscalité et options de réforme, décembre 2007,p3. http://www.ifc.org/ifcext/media.nsf/Content/Designing_Tax_System
- (9)- ibid, p 1.
- (10)- محمد حلو داود الخرسان: إمكانية التحكم في العوامل المؤثرة على الإذعان الضريبي من قبل أطراف التحاسب الضريبي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الأول للجامعة التقنية الجنوبية، منشورات الهيئة العامة للضرائب، العراق، ص 8. <http://tax.mof.gov.iq/PageViewer.aspx?id=152>
- (11)- شهاب حمد شبحان: اقتصاد الظل بين السببية والتحديد (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، السنة 2013، ص 6.
- (12)- طورش بناتة: مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة 1، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، 2011-2012، ص 106.
- (13)- Cécil Bazart : la fraude fiscale, modélisation du face à face état-contribuables, thèse pour le doctorat, faculté des sciences économiques, université Montpellier I, 2005, p 93. <http://www.creden.univ-montp1.fr/downloads/theses/these-bazart.pdf>

(14)- Christian Musenga Tshimankinda : La fiscalisation de l'économie informelle comme facteur du développement économique de la République Démocratique du Congo; état des lieux et perspectives, licence (master1) en Droit Economique et social, 2008, p 46.

http://www.memoireonline.com/12/09/3052/m_La-fiscalisation-de-lecon

(15)- محمد حلو داود الخرسان: نفس المرجع ، ص 9.

(16)-Gérard Chambas : Fiscalité et secteur informel, le cas des pays africains CERDI, OECD/AfDB Expert Meeting-Paris, 14 Décembre 2009, PP 12 -17.

(17)- Ibid. pp 5 -18.

(18)- publication IFC : Concevoir un système fiscal pour les petites et micro entreprises (2), op.cit, p 2.

(19)- [François Gautier, Faly Rakotomanana](#) et autres : op.cit, p 8.

(20)- [La mobilisation de ressources publiques et l'aide en Afrique](#) : S'attaquer à chaque étage de l'édifice fiscal, Perspectives économiques en Afrique, 28/05/2015. P 2.

<http://www.africaneconomicoutlook.org/fr/thematique/la-mobilisation-de-ressources-publiques-et-laide-en-afrique-2010/possibilites>

(21)- Gérard Chambas : Fiscalité et secteur informel, op.cit, pp 8-10.

(22)- Mahaman Sani: Secteur non enregistré et mobilisation fiscale dans les pays en développement : le cas des pays d'Afrique au sud du Sahara (PASS), Thèse Pour l'obtention du grade de Docteur ès Sciences Economiques, 2009, p 21. <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00356166/document>

(23)- Ibid., pp 188-189.

(24)- publication IFC : Concevoir un système fiscal pour les petites et micro entreprises (1), op.cit, p 4.

(25)- قواعد المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة، منتدى شبكات المحاسبين العرب، 29 جويلية 2009.

<http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t-7621.htm>

(26) La mobilisation de ressources publiques et l'aide en Afrique, op.cit, pp 4-8

(27)- Tewfik Abdelbari, Zahra Rahmouni : Lutte contre l'informel, la tentative algérienne à la lumière des expériences étrangères, Tout sur l'Algérie, lundi 7septembre 2015. <http://www.tsaalgerie.com/20150907/lutte-contre-linformel-la-tentative-algerienne-a-la-lumiere-des-experiences-etrangeres/>

(28)- publication OCDE : Synthèse sur l'entrepreneuriat informel, L'activité entrepreneuriale en Europe, Luxembourg, Office des publications de l'Union européenne, 2015, P 14.

<http://www.oecd.org/cfe/leed/inclusive-entrepreneurship.htm>

(29)- Tewfik Abdelbari, Zahra Rahmouni : Lutte contre l'informel, op.cit.

(30)- واقع وآفاق الاقتصاد غير الرسمي ببلدان المغرب العربي، منتدى الاقتصاد والأعمال التونسي بتاريخ 30-05-2013.

Feat-tn.com/ar/index.php/news/790-2013-05-30-14-05-36

(31)-Direction générale des impôts: Conférence annuelle des cadres dirigeants , la lettre de la DGI, Numéro spécial, Avril 2006, p 15.

(32)-Amine Meslem : L'autre défi qui attend le gouvernement pour 2014, L'informel ce secteur qui gangrène l'économie, dossiers, la nouvelle revue de presse, NRP n°21 Avril 2014, p 7.

<http://www.cdesoran.org/document/NRP21.pdf>

(33)- عفيف عبد الحميد: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة

(2012-2001)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة

فريحات عبّاس، سطيف 1، 2014، ص 169.

(34)- مداني لحضر: تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي - رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006، ص 264.

(35)- Rapports annuels de la banque d'Algérie 2012, Chapitre V: Finance Publiques, p 70. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat12.htm>

(36)- Ali amzal : corruption, fuite des capitaux et économie informelle, ces monstres qui rongent l'Algérie, quotidien l'Expression dz. Com, dimanche 12 avril 2015/10:00 www.lexpressiondz.com/actualite/214181-ces-monstres-qui-rongent-l-algerie.htm

(³⁷)- mourad arbanî: fiscalité non recouverte, près 8.000 milliards de dinars à fin 2011, Algérie 1.com, 11 décembre 2013 /14:36

<https://www.algerie1.com/.../fiscalite-non-recouverte-pres-8-000-milliards-de-dinars-a...>

(38)- 100 مليار دولار خسائر الجزائر من التهرب الضريبي، الجزائر- أ ف ب، الجمعة 13 ديسمبر 2013،

عربي 21. <https://arabi21.com/.../100-مليار-دولار-خسائر-الجزائر-من-التهرب-...>

(39) - عفيف عبد الحميد: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 204.

(⁴⁰)-Hakima Bedouani-Kernane : Le gouffre fiscal algérien, Publié dans Arabies, Février 2013. ...www.hakimabedouanikernane.com/...le-gouffre-fiscal

(⁴¹)- *ibid.*

(42)- وأج: القضاء على 856 سوق غير شرعية خلال السداسي الأول 2014، الخميس 14 أغسطس 2014

<http://www.aps.dz/ar/economie/5770%25D9%2586%25D8%25AF>

(43)- جازيس: إجراءات جديدة لترقية تشغيل الشباب ودعم الاستثمار، نشر في المساء يوم 22/

<http://www.djazairess.com/annasr/16748> .2011/02

(44)- وأج : ندوة وطنية في سبتمبر المقبل، لدراسة كفاءة القضاء على السوق الموازية، الخميس 26 يونيو 2014.

<http://www.aps.dz/ar/economie/5770%25D9%2586%25D8%25AF>

(45)- سمية بلعمري: فتح صرافات رسمية لإزالة السوق السوداء للعملة، الشروق أون لاين، 2012/10/30.

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/146071.html>

(46) - سمية يوسفى: 35 ألف مستورد ملزمون بتجديد سجلاتهم التجارية قبل نهاية ديسمبر، جريدة الخبر، يوم

<http://www.elkhabar.com/ar/economie/264358.html> . 08 ستمبر 2011

(47)- Direction générale des impôts: Le secteur Informel, la lettre de la DGI, N°18 Novembre 2004, p2.

(48) - عبيدي جمال: دور الجمارك في محاربة ظاهرة تقليد العلامات، يوم دراسي بعنوان " ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر، مظاهرها، نتائجها وسبل معالجتها"، مديرية التجارة برج بوعريش يوم 20 ديسمبر 2010، ص ص 30-31.

(49) - قارة ملاك: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2011، ص 199.

(50) - المديرية العامة للضرائب: عصنة الإدارة الجبائية من أجل نجاعة الإدارة، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية، العدد 2014/75، ص ص 5-6.

(51) - المديرية العامة للضرائب: الضريبة الجزائية الوحيدة، نظام فرض ضريبة بسيط، وحيد وموجز، رسالة المديرية العامة للضرائب، عدد 2009 /40، ص 6.

(52) - Rafik Tadjer : Elles entrent en vigueur en janvier 2015, Ces mesures gouvernementales en faveur des importateurs et des fraudeurs, T.S.A, le 21 décembre 2014. <http://archives2014.tsa-algerie.com/2014/12/21/elles->

(53) - جزائرس: الضمان الاجتماعي، قانون المالية التكميلي 2015 يتضمن إجراءات قوية لصالح العمال الناشطين في القطاع غير الرسمي، نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 19-08-2015. www.djazairiss.com/aps/419038

(54) - العياشي عجلان: حوكمة النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام - حالة الجزائر - ملتقى دولي " استراتيجيات الحكومات في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة يوم 15-16 نوفمبر 2011، ص 13.

(55) - جغلو ف ثلجة نوال: المعاملة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرض وتحليل على ضوء التشريع الضريبي الجزائري، ص 12.

<http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Fac>

(56) - العياشي عجلان: حوكمة النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام، ص 13.

(57) - لمياء حرزلاوي: إجراء التصريح بالأموال دخل حيز التطبيق منذ 2 أوت، يومية الفجر يوم الثلاثاء 25 أوت 2015. www.al-fadjr.com/ar/economie/311462.html

(58) - المديرية العامة للضرائب: برنامج الامتثال الجبائي الإداري، رسالة المديرية العامة للضرائب، عدد 77 ص 7.

(59) - Direction générale des impôts: Recensement Générale, la lettre de la DGI N°6 Avril 2002, p 2.

(60) - تريش مختار: دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 32.

(61) - لعريض أمين: الوسائل القانونية لحماية المال العام من خطر الغش الجبائي، ملتقى وطني " آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة، يوم 06/05 ماي 2009، ص 4.

(62) - النهار الجديد: المديرية العامة للضرائب تسجل أكثر من 99000 شخص في البطاقة الوطنية للغشاشين، 2013/08/04. http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/174363-%25